مجلة كلية الآداب

Journal of the faculty of arts

مجلة كلية الآداب مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدرها كلية الآداب بجامعة بنغازي

ISSN: 2523 – 1871

العدد
56
ديسمبر 2023

Instagram_ Account Facebook_ Account Twitter_ Account

هذا شعارنا

مجلة كلية الآداب

1958
Journal
of the faculty of arts

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية للمجلة الصادرة عن
الوكالة الدولية للترقيم الدولي

ISSN: 2523 – 1871

حقوق النشر والطبع محفوظة
كلية الآداب - جامعة بنغازي

مجلة كلية الآداب
مجلة علمية محكمة
تصدرها كلية الآداب
بجامعة بنغازي

صدر العدد الأول من المجلة
العام **1958**
تحت اسم
مجلة كلية الآداب والتربية

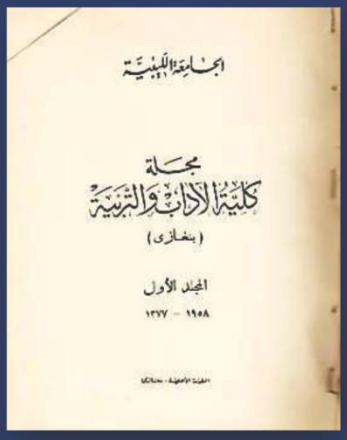

اسرة تحرير المجلة

أولاً: هيئة تحرير المجلة:

1- أ.د. ارويعي محمد على قناوي رئيس هيأة التحرير
2- د.خالد محمد الهدار مدير التحرير
3- أ.د. محمد أحمد الوليد عضو التحرير
4- د. رمضان فرج العيص عضو التحرير
5- د.عائشة سعيد امتوبل عضو التحرير
6- د. عبد الكريم محمد قناوي عضو التحرير

ثانياً: الهيئة الاستشارية

7- أ.د. عزالدين يونس الدرسي أستاذ تاريخ - جامعة بنغازي
8- أ.د. محمد عثمان الطبولي أستاذ علم اجتماع - جامعة بنغازي
9- أ.د. عبد الرحيم البدري أستاذ علم نفس - جامعة بنغازي
10- أ.د.رحاب يوسف أستاذ علم المعلومات - جامعة بني سويف - مصر
11- أ.د.حنان بيزان أستاذ علم المعلومات الأكاديمية الليبية - طرابلس
12- أ.د. منصف المسماري أستاذ جغرافيا- جامعة بنغازي
13- أ.د . الصيد الجيلاني أستاذ جغرافيا - جامعة بنغازي
14- أ.د. إبراهيم أحمد المهدوي أستاذ مكتبات- جامعة بنغازي
15- أ.د. زينب محمد عبد الكريم زهري أستاذ علم اجتماع - جامعة بنغازي
16- أ.د. عبدالكريم الماجري استاذ تعليم عالٍ بالجامعات التونسية.
17- Michel Vincent استاذ في الاثار الكلاسيكية بجامعة بواتييه ورئيس البعثة الاثرية الفرنسية في ليبيا
18- Sébastien Garnier استاذ مشارك بجامعة باريس 1 قسم اللغة العربية

ثالثاً: المنسق الفني للمجلة:

19- أ.نور الدين على المشاي

رابعا: المدقق اللغوى (لغة عربية):

20- أ.د. أحمد مصباح اسحيم

خامساً: الاخراج الفني:

21- أيمن عبدالفتاح المسلاتي

محتويات العدد

- مفهوم المخالفة الدستورية لمبادئ الشريعة الإسلامية ضوابط التعدّد نموذجاً	د. معتز عبدالوهاب بالعجول	23
- المعوقات التي تحوّل بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل	أ.غادة مرعي بوجلال	42
- انتشار التعرية الأخدودية في قيعان أودية جنوب الجبل الأخضر دراسة أولية في ظروف النشأة وأهم الآثار الناتجة عنها (وادي الخروبة نموذجاً)	أ.د/ جبريل مطول أ.د/ هويدي الريشي	89
- مقاومة القبائل الليبية في منطقة سرتيس للوجود الإغريقي والروماني مابين القرن الخامس ق م وإلى نهاية القرن الأول الميلادي	د/ فاطمة سالم العقيلي	124
- واقع استخدام استمارة الاستبانة في البحوث الاجتماعية دراسة تحليلية لدراسات ميدانية	د. انتصار مسعود العقيبي	177
- مؤشرات رأس المال الاجتماعي لدى الأسرة دراسة ميدانية على عينة من الأسر في المجتمع الليبي	أ.هند عبدالقادر حسين	206
- الضغوط المهنية واستراتيجيات التعايش لدى الأطباء	د. حنان حسن بالشيخ أ. غادة مصطفى مسعود	250
– سوء استخدام المكتبات المدرسية الحكومية من قبل طالبات الثانوية العامة بمدينة البيضاء	د. حنان عبدالسلام عبدالله	292
-عرض كتاب: التقاويم والمواقيت والمواسم بين الواقع والتراث	أ.د. سعد محمد الزليتني	323
Difficulties Encountered by Second Semester Students in Translating English Phrasal Verbs into Arabic A Case Study of Translation Department, Faculty of Languages, University of Benghazi	Fouzia Mohsen Aleskandarani	330
Cultural Awareness Impact on Second Language Acquisition: A Case Study of English Learning among Libyan Students	Intesar Elwerfalli	355

المعوقات التي تحوّل بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ومتطلبات سوق العمل

دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالمعهد العالي لمهن البناء والتشييد _ بنغازي أنموذجا

أ.غادة مرعي بوجلال

أستاذ مساعد ـ قسم علم الاجتماع ـ جامعة بنغازي

E.M:ghadaabogalal@gmail.com

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تحوّل بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ، ومتطلبات سوق العمل في المعهد العالي لمهن البناء والتشييد بنغازي ، من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس والإداريين بالمعهد وخبرتهم المهنية ، ولمعرفة المعوقات؛ اعتمدت الباحثة على الإحصاءات والسجلات الخاصة بالمؤسسة ، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الاستبانة التي تم تجميع فقراتها من الدراسات السابقة ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس والإداريين العاملين بالمعهد أثناء فترة جمع البيانات ، وقد بلغ عددهم(42) مفردة خلال العام الدراسي 2021_2022م، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد قامت الباحثة بأجراء مسح شامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة أثناء فترة جمع البيانات ، وتوزيع الاستبانة والتي تم استرجاعها جميعا ، ولتحليل لبيانات الدراسة استخدمت بعض الوسائل الإحصائية المناسبة المعتمدة علي الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وأسفرت نتائج الدراسة عن : وجود علاقة بين عدم كفاءة الإدارة التعليمية والتدريبية وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها، المتمثلة في مخرجات علمية تقنية متطورة ملائمة لمتطلبات سوق العمل ، وتوجد معوقات تتعلق بنظم وعناصر وإدارة التعليم التقني نفسه ، منها النظام الاساسي للمعهد وعدد ساعات العملي غير كافية بالمعهد ، والتخصصات بالمعهد ليست ملائمة لمتطلبات سوق العمل ، ولا يوجد علاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها ، ولا يوجد علاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها، ويوجد علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيق الانظمة التعليمية

لأهدافها ، وهذا قد يعود إلى عدم ربط مؤسسات التعليم التقني بمؤسسات الانتاج من مصانع وشركات ، وعدم ربط ذلك بمتطلبات سوق العمل ، كما أثبتت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين أراء المبحوثين في العلاقة بين ضعف التمويل للتعليم التقني وعدم تحقيقه لأهدافه ،و عدم وجود جهات مشرفة على الخريجين على أن يكونوا وفقآ لمتطلبات سوق العمل ، كما بينت النتائج عدم وجود ربط بين احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم التقني ، وعدم وجود متابعه للتطورات الحديثة للتكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية : المعوقات _ المخرجات_ التعليم التقني _ سوق العمل _المعهد العالي لمهن البناء والتشييد بنغازي.

Obstacles that prevent educational outcomes in Libya

From labor market opportunities Afield study on faculty members and administrators At the Higher lnstitute of Building and Construction professions-Benghazi as a model

Study summary

The study aimed to identify the obstacles that prevent the outcomes of technical education in Libya from the requirements of the labor market at the Higher Institute for Building and Construction Professions in Benghazi, from the point of view of the faculty members and administrators at the institute and their professional experience, and to know the obstacles; The researchers relied on the institution's statistics and records, and to achieve the objectives of the study, they used a questionnaire whose paragraphs were compiled from previous studies. The study relied on the descriptive and analytical approach, and the study population consisted of all faculty members and administrators working at the institute during the data collection period, and they had (42) Individual items during the academic year 2021-2022 AD. Due to the small size of the study population, the researchers conducted a comprehensive survey of all items in the study population during the data collection period, and distributed the questionnaire, all of which were retrieved. To analyze the data, the study used some appropriate items based on the Statistical Portfolio for the Social Sciences (SPSS). The results

of the study resulted in: There is a relationship between the inefficiency of the educational and training administration and the failure of the systems to achieve their goals, which are represented by advanced scientific and technical outputs that are appropriate to the requirements of the labor market. There are obstacles related to the systems, elements, and management of technical education itself, including the basic system of the institute and the insufficient number of practical hours at the institute. The institute's specializations are not appropriate to the requirements of the labor market, and there is no relationship between the failure to spread the culture of technical education in people's minds and the systems not achieving their goals. There is no relationship between traditional curricula and weak equipment and the science of systems achieving their goals. There is a relationship between poor policies of technical education systems and the systems not achieving their goals. educational objectives, and this may be due to the lack of linking technical education institutions with production institutions, such as factories and companies, and not linking this to the requirements of the labor market. The results also demonstrated the absence of statistical differences . There are bodies supervising graduates so that they are in accordance with the requirements of the labor market. The results also showed that there is no link between the needs of society and the outcomes of technical education ,and the lack of follow up of modern developments in technology .keywords; Obstacles – Outputs – Technical education – Labor market – Higher lnstitute of Building professions And construction Benghazi .

مقدمة

أن الدارس لأوضاع المجتمع الليبي ، يدرك مدى الحاجه الماسة إلى ضرورة تحديثه و استيعابه لمعطيات العلم والتقنية ، والإسهام في توطينها بدلا من الوقوف منها موقف المتلقي المنفعل لأحداثها ، لأن التعليم في ليبيا ينظر إليه على أنه أداة لنشر المعلومات الأكاديمية النظرية، ومنح الشهادات العليا ، فلم يبلغ عدد الملتحقين بالتعليم التقني خلال الفترة من 2008– 2016 إلا حوالي (5032)* طالبا فقط ، في الوقت الذي يدخل فيه هذا العدد سنويا للجامعات ، فمازالت مؤسساتنا التعليمية غير قادرة على إعداد الأطر المؤهلة المدربة مهنيا بدرجة تقود التنمية فيه بمفهومها الشمولي، ومازال ربط التعليم المهني والتقني باحتياجات مجتمع سوق العمل من هذه العمالة الماهرة والتقنية الهم الأكبر الذي يقلق المجتمع الليبي، لأن اغلب المجتمعات بما فيها المجتمع الليبي لم تصل إلى الحل الشافي لازمة العمالة بها ، لاسيما إن التعليم أصبح العامل الرئيسي لاختلاف سوق العمالة، وأن التعليم المقدم في مؤسسات التعليم صار شرطا لشغل الوظائف والمهن ، ويحدد قدرة الانسان على النجاح في المجتمع المعاصر. كما إنه قادر بكافة مراحله على إكساب الخبرات والمهارات ، بما يتماشى وتطور الثقافة المتواصل على المستوى العالمي ، وهذا ما أكدت علية نظريتي الرأس المال البشري ونظرية التنمية البشرية ، والتي تنص على أن التعليم يقوم بتزويد الأفراد بالمهارات لتطوير وإدارة القطاعات المختلفة ، وأن الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم يعتبر استثماراً وتوظيفاً مستمراً لرؤوس الأموال حيث إن إعداد الأفراد جيداً وتطوير قدراتهم سيؤدي إلى الحصول على كوادر فنية مؤهلة تحقق معدلات عالية من الإنتاج، وتطور العلمية الإنتاجية بشكل عام.(أبوصيد، 1995، 273). عليه سعت العديد من الحكومات وبذلت جهودا كبيرة إلى ايجاد حلول

* .المصدر: أعداد الباحثة بعد مراجعة إدارات كليات ومعاهد التعليم التقني بمدينة بنغازي.

لمساعدة خريجي الجامعات والكليات والمعاهد التقنية لقبولهم في سوق العمل، وتشير كل المعطيات إلى ضعف المواءمة بين نواتج التعليم وحاجة سوق العمل المحلي والعالمي ومتطلبات التنمية البشرية والاقتصادية ، وهي أعمق وأشد أثرا مما هي في العديد من دول العالم الصناعية، لعدم وجود تواصل وتفاعل وتكامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، مما يستدعي إعادة تأهيل الطلبة المنتظمين والخريجين وتدريبهم باستمرار، والحاجة إلى تنظيم عملية الالتحاق بالتعليم العالي في ضوء الحاجة التنموية ومتطلبات سوق العمل وقدرات الطلبة واستعداداتهم وميولهم واتجاهاتهم. إذ هناك ثلاثة محاور للتعامل مع الفجوة بين نتاج التعليم التقني العالي وسوق العمل، تتمثل في: محور سوق العمل؛ حيث هنالك حاجة إلى التعامل مع نظرة الشك وعدم الثقة الكافية لدى مكونات سوق العمل في قدرات وإمكانات مؤسساتنا التعليمية. ومحور إصلاحات الاقتصاد؛ وذلك من خلال تحفيز إيجاد فرص عمل في القطاع الخاص، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات والدعم لهذه المشاريع. ومحور تطوير التعليم؛ وذلك من خلال الارتقاء بمهارات الخريجين عبر تطوير التعليم والتدريب، لتلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وإيجاد منظومة للتوجيه والإرشاد المهني، تبدأ من المرحلة المدرسية الأولى، والتجديد في طرائق التدريس والمناهج لكافة المراحل التعليمية .(عبد الملك ،ابوجلاله، بدون تاريخ،61_62.)

مشكلة الدراسة :

أصبحت ظاهرة عدم الموائمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة في البلدان العربية ،وهي تزداد خطورة واتساعا ، ولم تعد شأنا فنيا يخص الفنيين المعنيين بالتعليم والتدريب وأسواق العمل بل أصبح موضع اهتمام الساسة . فهذه الظاهرة تمثل اوجه خلل عديدة تضافرت لتولد أثارا اجتماعية واقتصادية وتقنية ،

وبرزت هذه الآثار في البطالة المتزايدة والإنتاجية المنخفضة ، وكذلك قدرة المنافسة أخذت تزداد ضعفا و اعتمادا متزايدا على المهارات الأجنبية ؛ فعدم الموائمة يمثل هدرا في موارد التعليم والتدريب وهدرا في طاقات الشباب ،إذ يقوده تعليمه وتدريبه إلى البطالة في أحيان كثيرة، وإلى الصعوبة لدى اصحاب الاعمال في الحصول على المهارات المناسبة فتزداد الحاجة للمهارات الأجنبية التي حلت أعدادها الكبيرة موضع البطالة، وإعاقة نجاح برامج توطين الوظائف بقدر كبير . ولذلك أصبحت هذه المشكلة مركبة وكثيرة التعقيد ؛فجانب منها يتعلق بمناهج التعليم والتدريب ،وطرق التدريس والمناهج جامدة تتغير ببطء ، والجانب الآخر تفوق سرعته تغير احتياجات التنمية وسوق العمل ، وبقيت بذلك المخرجات بعيدة عن المقارنة مع مستويات المهارة الدولية ، والتي اصبحت ضرورية في عالم المنافسة وانفتاح الاسواق ، وهي تعبر عن خلل في التخطيط والإدارة إذ يبقى أعداد القوى العاملة معزولا وبعيدا عن مساهمات أصحاب الاعمال ،وهذا يعد اضطرابا في المقاييس الاجتماعية مما جعل الاعمال بعضها جيد وبعضها الآخر مرفوض. وقد أشارت بعض الدراسات منها دراسة الفائدي ومفتاح (1998) ،ودراسة الأيوبي (2008) إلى إن هناك معوقات مختلفة تعوق التعليم التقني ،وهي المعوقات الاقتصادية المتمثلة في عدم توفير المعامل والأجهزة العلمية والكتب والمدربين الأكفاء، وعدم توفر الحوافز المادية والمعنوية ،أما المعوقات الاجتماعية فتتمثل في الرؤية الدونية للعمل اليدوي ، ورغبة الطلاب في مواصلة دراساتهم الجامعية، ضف إلى ذلك مشاكل تخوف إدارات المعاهد من عدم توفر المواد اللازمة ومتابعة ما يستجد من العلم والتقنية الحديثة في هذا المجال، والارتباط بين التعليم العالي التقني وما قبلة من مراحل دراسية ضعيف جداً ، لذا فإن هذا النوع من التعليم يواجه الكثير من المشاكل والمعوقات منها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمالية، والتي يستلزم الأمر ضرورة دراستها. مما تقدم يتضح أن التعليم التقني من خلال

مؤسساته، وسياساته، ومناهجه، ومدربيه، ومصادر تمويله يعاني الكثير من المشكلات، والتي بدورها تؤثر على مخرجاته، لذا رأت الباحثة أهمية دراسة هذه المشكلات ، وما يعانيه التعليم التقني من معوقات في مخرجاته بالمعهد العالي لمهن البناء والتشييد – بنغازي .

أهمية الدراسة :

تكمن الاهمية القصوى لدراسة هذا الموضوع في :

1. محاولة إعادة النظر في البرامج التعليمية والتدريبية في مؤسسات التعليم المهني والتقني بمدينة بنغازي ، وفق التطورات العلمية والتقنية المتسارعة لمتطلبات سوق العمل ؛لأن ذلك اصبح واجبا استراتيجيا يجب دراسته والتخطيط له بشكل دقيق، وتعميق الحوار حوله على كافة المستويات لرسم سياسات تعليمية تربط بين مخرجات التعليم وسوق العمل وصولا إلى برامج قابله للتنفيذ.

2.أن النتائج التي يمكن الوصول إليها تمكننا من معرفة الحجم الفعلي لهذه المشكلة، والأسباب الكامنة ورائها.

3.يمكن أن توفر هذه الدراسة الأساسات النظرية للباحثين من أعضاء هيأة التدريس وغيرهم ، لإجراء دراسات وبحوث تطبيقية علمية أخري؛ يمكن الاستفادة منها في المستقبل .

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. محاولة استطلاع واقع النظام التعليمي التقني ،والمهني في مجتمع الدراسة (المعهد العالي لمهن البناء والتشييد في مدينة بنغازي)، وعلاقته بسوق العمل .

2. محاولة رصد المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني، ومتطلبات سوق العمل في ليبيا ، وما هي الاسباب الحقيقة لوجودها ؛ للوصول إلى نتائج علمية واقعية يمكن الاستفادة منها في الارتقاء به.

فرضيات الدراسة :

من خلال الاستطلاع المبدئي من قبل الباحثة لمجتمع الدراسة تم صياغة الفرضية الصفرية الأساسية الآتية : (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعوقات التي تحّول بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا ، ومتطلبات سوق العمل) ويمكن اختبار هذه الفرضية من خلال الفرضيات الفرعية الآتية :

1.هناك علاقة بين عدم كفاءة الإدارة التعليمية والتدريبية، وعدم تحقيق الأنظمة التعليمية لأهدافها.

2.هناك علاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال وسائل الاعلام، وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها .

3.هناك علاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات ، وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها .

4.هناك علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني ،وعدم تحقيقه لأهدافه.

5.هناك علاقة بين ضعف مصادر تمويل التعليم التقني ،وعدم تحقيقه لأهدافه .

حدود الدراسة :

اقتصرت الدراسة على جميع أفراد مجتمع الإداريين (مدير ورؤساء أقسام) ،وأعضاء هيأة تدريس بالمعهد العالي لمهن البناء والتشييد للتعليم التقني في مدينة بنغازي : دراسة للمعوقات التي تحّول بين مخرجات التعليم التقني في ليبيا، ومتطلبات سوق العمل . وذلك خلال الفترة التي قضتها الباحثة في جمع، وتحليل البيانات المتعلقة بالدراسة خلال العام الدراسي : 2021_ 2022م.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات :

التعريف الإجرائي للمعوقات : هي المشاكل والصعوبات التي تواجه خريجي التعليم التقني ،والمتمثلة في عدم الحصول علي فرص عمل، او عدم كفاءة الخريج بما يتطلب سوق العمل من كفاءة ومهارة .

التعريف الإجرائي للمخرجات : هم الطلاب الدارسين وخريجي المعهد العالي لمهن البناء والتشييد للتعليم التقني في مدينة بنغازي.

التعريف الإجرائي للتعليم التقني : هو نوع من أنواع التعليم الذي يتضمن مجموعة من المهارات، والقدرات والخبرات التقنية، والتوجهات السلوكية، التي يتلقاها الطالب نظرياً ،وعملياً في المعامل، والورش بالمراكز التدريبية بهدف إحداث تغييرات مرغوب فيها في المهن، والوظائف المختلفة، والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية ،ومواكبة التطورات التكنولوجية السريعة.

التعريف الإجرائي لسوق العمل الليبي : يتمثل في الوظائف المتاحة في القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، ويقصد به في هذه الدراسة تلبية احتياجات القطاع العام، ومؤسساته الأهلية من الكوادر المؤهلة، وتشغيلهم فيه بما يتوافق مع تخصصاتهم، وبما يتلاءم مع الفرص الوظيفية المتاحة.

التعريف الإجرائي لموائمة التعليم لسوق العمل: يقصد به توافق التعليم التقني مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ، ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في السوق، والتنبؤ بالتغيير قبل حدوثه، وذلك بربط برامج التعليم التقني بما هو سائد ومطلوب في سوق العمل، وذلك بتوفير عمليات التدريب وتبني الطلاب داخل سوق العمل قبل تخرجهم من قبل الشركات ،والمؤسسات الصناعية لضمان مخرجات موائمة لسوق العمل.

التعريف الإجرائي للمعهد العالي لمهن البناء والتشييد للتعليم التقني – بنغازي :

هو مؤسسة علمية حكومية ، تضم مجموعة من الأقسام العلمية تمنح درجة الدبلوم العالي "درجة ثامنة " تعادل درجه البكالوريوس بالجامعات، كما يقدم المعهد برامج الدراسات العليا عن طريق الإيفاد للخارج للحصول على درجة الماجستير وفق نظام الدراسة الحالية.

الإطار النظري

– تعريف التعليم التقني :

هو تعليم يهدف إلى إدراك التغيرات التقنية المعاصرة ،و التي تحدث كل يوم في أرجاء العالم ،مالها من أثر بالغ على تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية واحتياجاتها للعمالة التقنية من تقنيين في مستوى المرحلة الثانوية ،ويتم تقسيم برامجه ومناهجه التقنية وفقاً لمتطلبات تلك المهن مما ينتج عنه الاعداد الامثل للعمالة البشرية التقنية اللازمة للاحتياجات المستقبلية في التخصصات التنموية المختلفة .(على ،2012،18) ويقصد بالتعليم التقني في الدول العربية عبارة عن أشكال، ومستويات العملية التعليمية جميعها التي تتضمن المعارف العامة فضلا عن دراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واكتساب مهارات عالمية .

– أهمية التعليم التقني :

يحتل التعليم التقني مكانا مميزا في سلم الاولويات لما لها من علاقات وثيقة من اشراف وصيانة مشاريع التنمية ، كما أنه يمثل أهم عناصر الوصل والارتباط بين النظام التعليمي وسوق العمل، ولما له من خصوصية في تنمية الموارد البشرية التي يتميز بها عصرنا الحالي ، ومما لاشك فيه أن هذا القطاع من التعليم في السنوات الأخيرة بدأ يشهد اهتماماً من العاملين عليه ضمن الإمكانيات المتوفرة ، ومحاولة القائمين عليه انتشاله من الواقع المؤلم من خلال زيادة كليات التقنية، ومعاهد التقنية ،واستحداث أقسام جديدة ،لكن التعليم المهني لم يشهد مثل هذا الاهتمام .

كما تتأكد أهمية التعليم فيما أقرته الدول، والمنظمات الدولية ،ومنها اليونسكو التي أثبتت :

_ أن التعليم التقني والمهني شرط أساسي لدعم البنية المعتمدة للحضارة الحديثة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– ضرورة إعطاء التعليم التقني والمهني درجة متقدمة من الأولوية في الخطط الوطنية للتنمية، وتوفير الموارد المالية المناسبة بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر التخطيط .

–أن يسهم هذا التعليم في تحقيق أهداف المجتمع ،ويقود إلى التعرف على الجوانب العلمية والتقنية للحضارة المعاصرة، وأن يكون عنصرا من عناصر نظام التربية المستديمة والتعليم المستمر ليلائم احتياجات كل بلد.

–رغم حداثة هذا النوع من التعليم في الوطن العربي إلا أن الاهتمام به قد جاوز عقودا ثلاثة ،وجاء ذلك استجابة لما أقرته مؤتمرات وزارة التربية العرب في بغداد 1964م، وطرابلس 1966م، ولغاية مؤتمر القاهرة 1994م . وقد أقر المؤتمر الأخير في توصياته التي تخص هذا النوع من التعليم العمل على :

–تقوية الارتباط بين التعليم العام، والتعليم التقني والمهني من جهة ، وبين هذا النوع وحقل العمل .

–الاعتراف المتبادل بشهادات هذا النوع من التعليم بين أقطار الوطن العربي .

–توفير فرص متكافئة لبرامج التعليم التقني والمهني للمرأة .(السعدي، 1997، 27_ 28).

ـ التعليم التقني والتدريب المهني في ليبيا

يمكن اعتبار العام 1898 الذي أنشئت فيه (مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية) بداية للتعليم المهني في ليبيا، حيث قامت هذه المدرسة بدور مميز في تدريب عدد كبير من المتدربين تدريباً مناسباً في بعض التخصصات الحرفية.

وتحت إشراف هيئة الأمم المتحدة افتتحت الكلية الفنية سنة 1952، كما تم إنشاء مركزين للتدريب المهني بكل من طرابلس وبنغازي. وخلال العام 1958م أنشئ المعهد المتوسط للهندسة التطبيقية بطرابلس بنظام ثلاث سنوات طورت إلى أربع سنوات عام 1967، وقد ضم المعهد شعبتي الأشغال العامة والمساحة.(التقرير الوطني ، 1996 ، صفحات مختلفة).

ولقد أولت ليبيا عام 1969 اهتماماً واسعاً بالتعليم التقني والمهني واعتبرته من ضمن العناصر المهمة في فلسفة البنية التعليمية، فقد حددت للتعليم التقني والمهني أسسه الفلسفية والتربوية ليكون تعليماً متقدماً ومرتبطاً ومتفاعلاً مع كل المراحل التعليمية، حيث تهدف برفع التعليم التقني والتدريب المهني إلى :

1.توفير الدراسة النظرية والعملية اللازمة لإعداد الفنيين المؤهلين علمياً وفنياً على مستوى عالي.

2.اكتساب المهارات التقنية في إطار تشغيل وصيانة الآلات والمعدات المتطورة في جميع المجالات المهنية.

3.رفع المهارات الفنية للقوى العاملة لزيادة القدرة الإنتاجية.

4.توطين التقنية محلياً وتطويرها.

5.إعداد المدربين والرفع من كفاءتهم.

6.نشر الثقافة المهنية بشكل جماهيري لتوسيع قاعدة المعرفة ومحو الأمية المهنية.

واستجابة لمتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة فإن ليبيا تنفذ خطط التعليم التقني والمهني من خلال المؤسسات التالية :

1. مراكز التكوين والتدريب الأساسية.

2. مراكز التدريب المتوسط.

3. المراكز المهنية العليا :

وهي مراكز مهنية تخصصية يلتحق بها الطالب بعد إتمام شهادة مرحلة التعليم المتوسط مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يتحصل بعدها الطالب على الدبلوم المهني العالي، وتمت معادلته وظيفياً بدرجة الإجازة التخصصية الجامعية، ويبلغ عدد المراكز المهنية العليا (62) مركزاً تضم (67) تخصصاً في العام التدريبي 2001 – 2002 م وتنقسم هذه المراكز إلى :

أ– المراكز المهنية العليا لإعداد المدربين.

ب– المراكز المهنية العليا للمهن الشاملة.

ت– المراكز المهنية العليا للمهن التخصصية.

يبلغ عدد المراكز المهنية العليا لإعداد المدربين (12) مركزاً وهي لا تختلف عن بقية المراكز المهنية العليا الأخرى في المقررات العلمية باستثناء تدريس مقررات تربوية، أما مراكز المهن الشاملة فهي عبارة عن مراكز تضم تخصصات مختلفة في نفس المبنى، والمراكز المهنية التخصصية تحوي تخصصاً واحداً فقط. وفق البيانات الواردة في

التقرير الصادر عن المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب حول التعليم المهني بليبيا سنة 2002، فإن عدد المتدربين في المراكز المهنية العليا قد بلغ في العام التدريبي 2001 – 2002 (42360) متدرباً يتوزعون على مهن مختلفة.(المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، 2004، 12).

4. المعاهد التقنية العليا :

وهي معاهد تقنية تخصصية يلتحق بها الطالب بعد إتمام المرحلة الثانوية، مدة الدراسة بها ثلاث سنوات يتحصل بعدها الطالب على شهادة البكالوريوس التقنية وهذه المعاهد هي :

– المعهد العالي للميكانيكا والكهرباء.

– المعهد العالي للتقنية.

– المعهد العالي للإلكترونات.

تم تأسيس هذه المعاهد سنة 1976 استجابة لمتطلبات خطط التنمية وقد استهدفت تخريج الكوادر الوطنية المدربة على أحدث أساليب التقنية للالتحاق بالعمل الميداني في مجالات التشغيل والصيانة دون الحاجة إلى تدريب مسبق بغية سد العجز الواضح آنذاك في العناصر المدربة المؤهلة للقيام بتلك المهام ولذلك السبب أعطيت الدراسة العملية والتدريب الصناعي أهمية خاصة في مناهج هذه المعاهد مع تحديد التخصص بشكل أدق بحيث لا تقل الساعات التي يقضيها الطالب في الدروس العملية والتدريب الصناعي عن 50% من إجمالي ساعات الدراسة، وتم تخريج ما يقارب عن 3000 مهندس تقني تم التحاقهم بالعمل الميداني في مجالات التشغيل والصيانة. وفي العام

1991م تم تحويل هذه المعاهد إلى كليات هندسية لتخريج الكوادر من حملة شهادة البكالوريوس للعلوم الهندسية.

ـ تقييم برامج التعليم التقني في ليبيا

إن مناشط وعناصر التعليم والتدريب التقني متعددة ، ولنجاح هذا المسار وتحقيق أهدافه لابد من الاهتمام بكل جوانبه وتطويرها في إطار خطة شاملة بالتعاون والتنسيق مع القطاعات ذات العلاقة على الصعيد المحلي والإقليمي ، ورغم المجهودات الجادة التي بذلها قطاع التعليم والتدريب خلال السنوات الماضية إلا إن العملية التدريبية تشكو من ضعف برامجها وتدني مستويات مخرجاتها، ومن خلال دراسة مسيرة التعليم التقني ترد الملاحظات التالية :

1. تبلغ نسبة المدربين إلى عدد المتدربين بالمراكز المهنية العليا مدرب لكل 12 متدرب وهو معدل معقول مقارنة بالمعدلات العالمية ولكن هناك نقص في عدد المدربين في بعض التخصصات الأمر الذي أدى إلى الاستعانة بمدربين أجانب بلغت نسبتهم 30%.

2. يتركز معظم المدربين في التخصصات النظرية مثل المهن الشاملة ويشكلون نسبة 29% من العدد الإجمالي لعدد المدربين.

3. نسبة الطلاب المنسبين إلى المراكز المهنية المتوسطة لا تزيد عن 20% من عدد الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسي، وهذا يعني إن نسبة 80% منهم يلتحقون بالمدارس الثانوية الآمر الذي أدى تراكم أعداد كبيرة من الطلاب بمرحلة التعليم الجامعي.

4. عدد الطلبة بالمراكز المهنية العليا لا يتناسب مع عدد الطلاب المنسبين للجامعات والذين يتجاوز عددهم 200 ألف طالب وطالبة.

5. لا توجد جهة مركزية تشرف على تحديد وتقييم المناهج الدراسية بالمراكز الشاملة والتقنية وبذلك أصبح كل مركز يقوم بتدريس ما يراه مناسباً من مواد ويحدد مفردات المقررات الدراسية الخاصة به وهذا يؤدي إلى التفاوت في التحصيل العلمي بين المراكز .

6. توزيع الطلاب على التخصصات المختلفة لا يعتمد على خطة تلبي احتياجات المجتمع، فهناك تخصصات بها فائض من الخريجين، مثل تخصصات برمجيات الحاسوب وهندسة الإنشاءات والمهن الإدارية والمالية، وهناك تخصصات مهمة لا يدرس بها إلا عدد قليل من الطلاب مثل الهندسة الصناعية والكيميائية.

7. التوسع في فتح تخصصات جديدة مع عدم توفير الإمكانيات تسبب في عرقلة سير التدريب بشكل ملموس حيث أصبح التدريب النظري يغلب على الجانب العملي التطبيقي.

8. انعدام الترابط بين مراكز التدريب وأجهزتها والقطاعات الإنتاجية سبب في انعدام التوازن بين مخرجات مراكز التدريب ومتطلبات سوق العمل مما أدى إلى العجز الكمي والكيفي بمواقع الإنتاج.

9. عدم توفر الدراسات والإحصائيات عن فرص العمل المتاحة بميادين الإنتاج جعل توزيع المتدربين على التخصصات بالمراكز المهنية والتقنية لا يتم بصورة تخدم حاجة سوق العمل الفعلية.(الجدي وعكاشة، 2007، 7، 13)

_ العلاقة بين التعليم التقني وسوق العمل

توجد دراسات مقدمة لمؤتمرات وندوات حول "منظمة العمل العربية" تشير إلى أن سوق العمل يعانى من غياب تقنيين في مستويات العمالة الحرفية والصناعية عموما ، وتحديد مواصفاتها ومعاييرها، بينما تعاني مواقع الإنتاج من "نقص الجودة" لمدخلاتها البشرية التي هي مخرجات النظام التعليمي – التدريبي ، من زاوية المهارات اللازمة للفروع الإنتاجية. كما يبدو غياب الترابط العضوي بين المنظومتين المذكورتين من مستوى (البحث والتطوير) كنشاط ينبغي أن يأخذ دفعته الضرورية، ماديا وبشريا، معرفيا وإنتاجيا ، بما يحقق نقله نوعية لمستوى ومعدل النمو الاقتصادي وتركيب الناتج المحلي الإجمالي . ويتصل بذلك أمر آخر ، أن المهارات لم تعد هي أيضا مركز الاهتمام في بناء القوة البشرية، وإنما القدرة على إنتاج المعرفة. وبالتالي فإن تكوين "المهارات" قد أخلى مكانه تدريجيا لتكوين المعرفة المرتبطة بالابتكار والابداع. كذلك تسارع وتيرة التطور التكنولوجي ، وخاصة من حيث ضيق المدى الزمني بين الابتكارات والاختراعات وبعضها البعض، وبينها وبين تطبيقاتها العملية، لذلك لم يعد أمام المتخصص فسحة من الوقت للانتقال من مجال إنتاجي إلى مجال آخر، مع كل تغير في طراز المنتج، وإنما أصبح من المتعين عليه أن يعمق تخصصه في المجال المحدد، وأن يرفع مستوى الجودة والدقة في الاداء، كل هذا يؤكد أهمية العمل على تطوير التعليم التقني من خلال رؤية جديدة.(فرج،8،2015)

ويرتبط التعليم الفني وخاصة التعليم "التقني" باكتساب المهارات الفنية والسلوكية وتأمين المؤهلات المطلوبة لاحتياجات سوق العمل بما يساعد على مواجهة الخلل الهيكلي بين العرض والطلب في أسواق العمل، وارتقاء وتطوير هذا النوع من التعليم لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية فحسب بل يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس ورفع الروح المعنوية للعمال

وتحسين الرضا الوظيفي ورضا المستفيدين من الانتاج أو الخدمات بما يساعد على المنافسة في سوق العمل الداخلي والخارجي، كما يساهم تطوير التعليم "التقني في خفض تكاليف العمل والمحافظة على الاجهزة وصيانتها وتنمية الانتماء وتحقيق الذات والتكيف مع المتغيرات التكنولوجية وتحفيز العاملين وإكسابهم القدرة على البحث والتطوير وزيادة قابلية الاستخدام والترقية بما يساعد على زيادة فرص العمل.(الشافعي،2005، 22)

– الارتباط بسوق العمل :

المقصود بالارتباط بسوق العمل في هذا السياق تلبية الاحتياجات الكمية والنوعية لسوق العمل في التوقيت المناسب، وتتأثر فاعلية ارتباط منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني بعوامل عدة من أهمها :

_ تحديد الاحتياجات التدريبية _متابعة الخريجين _ البرامج والمناهج التدريبية.

– سياسات عامة للربط بين مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل :

1_ دراسة وتحليل سوق العمل فيما يتعلق بالقطاعات الواعدة، وذلك بالتعاون والتنسيق مع المجتمعات الاقتصادية والمسئولين على اختلافهم .

2_ تحديد المهن المطلوبة بالدرجة الأولي في الوقت الحالي، وفي المستقبل للقطاعات الاقتصادية ذات الصلة طبقا للتحليلات السابقة.

3_ بالتعاون مع مجتمع الأعمال ، وبالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين الآخرين والوزارات المعنية يتم تحديد مواصفات المهن وتوصيف الأعمال بناء على ذلك.

4_ وتبعا لذلك، وبناء على الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية وحاجة سوق العمل، يتم صياغة المناهج الواقعية بالتعاون مع ممثلين لقطاعات الأعمال والمدرسة الفنية والشركات بما يضمن تمشيها مع مستويات المهارة العالمية ،وبما يناسب مستويات المجموعات المستهدفة.

5_ ويلي ذلك تبني أسلوب واقعي للاختبارات والامتحانات سواء النظرية منها أم العملية، وذلك تحت أشراف وسيطرة لجان مشتركة من القطاع الخاص والوزارات المعنية ، لضمان تحقيق المستويات المطلوبة وجودة التدريب، وكفاءة الخريجين ،وجدوى التدريب العملي ،واكتساب مهارات وحوارات متعددة.

6. ضمان نظام منح الشهادات سواء من جانب الوزارة المعنية أم من جانب مجتمع المستثمرين ورجال الأعمال المعنيين، واعتمادها من هيئة مستقلة للاعتماد وضمان الجودة.

7.الاستجابة للطلبات والاحتياجات التي يتم تقديمها على المستويين القطاعي والإقليمي ، طالما كانت الشروط والظروف اللازمة متوفرة، بالقطاعات الرئيسية وهي: قطاعات الإنتاج، والخدمات، البناء والتشييد إلى جانب بعض الصناعات الأخرى في مجال الزراعة، بناء على دراسات وتحليلات قطاعية وإقليمية.

8.العمل التشاركي وليس في معزل عن الأنشطة الأخرى ذات الصلة بل على العكس، يجب أن يكون هناك حوار دائم وتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية والمسئولين، والوزارات، والهيئات الدولية، والجهات المانحة الأخرى، والجمعيات غير الحكومية، ... إلخ، وذلك بهدف تجنب ازدواجية العمل، وتنسيق الجهود والأنشطة واستخدام الإمكانيات والقدرات المتاحة بأفضل صورة ممكنة

9.إرساء قواعد نظام قوي وعملي ومرن في نفس الوقت ، مدفوع باحتياجات سوق العمل يقوم علي أساس طرق منهجية وواقعية لتطوير وتنفيذ المستويات القياسية من خلال التعليم التقني والتدريب المهني بمستوياته و أنواعه المختلفة .(عبدالملك، ابوجلاله ، دون تاريخ، 62)

النظريات العلمية

تناولت التعليم التقني نظريات عدة في مختلف دول العالم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ نظرية رأس المال البشري، و التنمية البشرية المستدامة، والتحديث.

ولفهم طبيعة العلاقة بين سياسة التعليم، وسياسة حل مشكلاته، سواء كانت تتعلق بالعنصر البشري من حيث تأهيله، ورفع كفاءته والعمل على إكسابه الخبرات والمهارات، واستثماره بشكل لا يجعل منه عاله على المجتمع ، أو ما يتعلق منها بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، والتي تؤثر سلباً على مدى تحقيق هذا النوع من التعليم لأهدافه كان لزاماً علينا أن يتم دراستهم في نطاقها.

1.النظرية الأولى : نظرية الرأسمال البشري

تعد هذه النظرية امتداداً فكرياً وإيديولوجيا للنظرية الوظيفية في صياغتها المحدثة، ويمثل الإسهام الأساسي لها تبرير الاستثمار في مجال التعليم التقني في العديد من دول العالم ،وجدوى هذا الإنفاق والعائد منه بالنسبة للأفراد والمجتمع، وإن الإنفاق على التعليم هو استثمار لأهم عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشري. واعتبر (الفرد مارشال) التعليم التقني والمهني من الاستثمار القومي، وإن قيمة ما ينفق على التعليم التقني يعد ربحاً عظيماً قد يأتي عن طريق إعطاء أفراد الشعب فرصاً أكثر للتعليم التقني والمهني، لاكتشاف مواهبهم وقدراتهم، وإن أبلغ أنواع رأس المال قيمه رأس المال

البشري الذي يستثمر في الإنسان، وذهب مارشال إلى أن تفوق الاقتصاد الإنجليزي يرجع إلى الإنفاق الحكومي على التعليم التقني والمهني مهما يواجه ذلك التعليم من مشكلات فضرورة حلها بعد دراستها وتقصي أسبابها، لأن استخدام الأفراد لمهارتهم هو الذي أتاح الفرص لتحقيق التقدم.(سعد الدين، 1989، 45).

النظرية الثانية : نظرية التنمية البشرية المستدامة

هي رؤية نظرية جديدة للمستقبل تعمل على تنمية المساواة بين جميع طبقات المجتمع، وتنظر إلى إن التعليم التقني والمهني في أغلب دول العالم النامي ضرورة من ضرورات التنمية البشرية المستدامة لارتباطه بعملية التدريب وخلق الوظائف، ومن خلال الأهمية القصوى للتعليم التقني والمهني في القرن الواحد والعشرين تصبح الضرورة ماسة لإدخال التكنولوجيا والمعلومات الحديثة لتسهيل اكتساب القدرات والمهارات لتحسين فاعلية التعليم التقني والمهني، وتعميم المناهج على أكثر من اتجاه للمزج بين الجوهر والعناصر الاختيارية الأكثر استجابة لاحتياجات التنمية الصناعية سريعة التحول والتغير.

النظرية الثالثة : نظرية التحديث

يرى أنصار هذه النظرية إن التوسع في التعليم، وتنوع الأنساق التعليمية يعكس التغييرات التكنولوجية التي يفرضها البناء المهني، وتزايد الطلب على المهارات الفنية التقنية المتخصصة، وهي الرؤية التي تعتمد في إطارها النظري على نظرية المجتمع الصناعي التي سيطرت على أوروبا، والتي يتحدد مضمونها في أن التفسير التكنولوجي في مجال الإنتاج يوفر الأساس اللازم للتغيير في الأنساق التعليمية التقنية، وإن التغيير التكنولوجي وما يتطلب من فنيين وتقنيين وعمال مهرة يعبر عن الجانب المادي في هذه النظرية ،أما عن الجانب الأخر فيقوم على افتراضات ترتبط بطبيعة البناء الثقافي

والاجتماعي خاصة في الدول النامية التي يوجد بها تباعد ثقافي بين ثقافة تقليدية محافظة وأخرى حديثة صاعدة، وهذا يؤثر على دور التعليم التقني. (عبد المعطي والهواري، 1985، 33).

وفي دراستنا الحالية نجد أن الجانبان اللذان ركزت عليهن نظرية التحديث هن محور الاهتمام، ويتمثلان في مشكلة دراستنا، وهي المشكلات التي تواجه مخرجات التعليم التقني خاصة ،ومشكلات التعليم التقني عامة والتي سبق ذكرها في تحديد المشكلة.

الدراسات السابقة

اهتمت اليونسكو بالتعليم التقني والمهني منذ أكثر من 40 سنه، وقد تطور برنامجها بتغير المعطيات العلمية والتقنية، إلا أنه في نهاية عام 1980م أخذت دوراً كبيراً فعالاً في تقوية التعليم التقني والمهني وكانت وراء إنشاء المركز العالي للتعليم التقني والمهني (اليونيفوك)، وهناك دراسات عديدة تمت في هذا الصدد منها :

1.**دراسة الفائدي ومفتاح (1998)** : بعنوان المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتعليم التقني والمهني بالجماهيرية، هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون نجاح برنامج التعليم التقني، وقد شملت عينة الدراسة بعض المعاهد التقنية ببلدية الجبل الأخضر وبعض الموجهين بأمانة التعليم بنفس البلدية وكان عدد العينة (67) مدرساً وموجهاً من خريجي الجامعات بنسبة (82%) وكان (18%) حاصلون على دبلوم متخصص، أظهرت النتائج بأن هناك معوقات مختلفة تعوق التعليم التقني وهي الاقتصادية المتمثلة في عدم توفير المعامل والمباني والأجهزة العلمية والكتب والمدربين الأكفاء وعدم توفير الحوافز المادية والمعنوية أما عن المعوقات الاجتماعية فتتمثل في الرؤية الدونية للعمل اليدوي ورغبة الطلاب في مواصلة دراستهم الجامعية، ضف إلى ذلك مشاكل تخوف إدارات المعاهد من عدم توفر المواد اللازمة والمعدات .

2. **دراسة قائد(2002)، بعنوان** : دور التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية في قطاع منشآت الاعمال الصغيرة ،هدفت الدراسة إلى محاولة الإجابة عن أن قلة الاهتمام بمخرجات التعليم التقني والتدريب المهني يضعف دور هذا القطاع ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسيظل دوره هامشيا، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عكست ضعف قدرة مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية ، وقلة ملائمة مخرجاتها لاحتياجات المنشآت الصغيرة من تلك الموارد ، الامر الذي تمخض عنه اتساع الفجوة بين مخرجات مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني وبين متطلبات واحتياجات منشآت قطاع الاعمال الصغيرة .

3. **دراسة زغينين والعيساوي (2006)، بعنوان** : تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل

وتفاعلها مع المجتمع ،هدفت الدراسة إلى البحث عن تطوير وربط مخرجات التعليم التقني مع حاجة سوق العمل ومدى تفاعل هذه التخصصات مع المجتمع وموروثة الثقافي ، وكذلك على أهمية العلاقة بين هذه العوامل من أجل تطوير مسيرة التعليم التقني ، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم تصميم استبانة لاختبار فرضيات البحث ،وكان عدد العينة 163 وزعت على الاساتذة والطلبة ببعض الكليات والمعاهد العليا في ليبيا لاستقصاء أراءهم في ذلك ،وأوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة مباشرة بين احتياجات سوق العمل والتخصصات التقنية حيث تعتبر مخرجات التعليم التقني من أهم مدخلات سوق العمل ، وتعتمد جودة هذه المخرجات بصورة رئيسيه على الكفاءات العلمية التدريسية والبنية التحتية والمناهج والاساليب التعليمية، مما يساعد على خدمة المجتمع من خلال تزويد الدارسين بالمعلومات التقنية الكافية للاستفادة من الموارد المتاحة في بيئاتهم المحلية وسبل استثمار هذه الموارد ، وأوصت الدراسة على ضرورة ربط

مخرجات التعليم التقني باحتياجات سوق العمل بالعالم العربي عامه، وليبيا بصفه خاصة، وفي ضوء ما تفرضه البيئة المحلية المؤثرة في توصيف طبيعة هذا السوق ، وذلك كمدخل لتطوير مدخلات وعمليات التعليم التقني في ليبيا .

4.**دراسة الطبولى والجيار (2007) بعنوان:** التعليم التقني والمهني ووضع المرأة الليبية في سوق العمل،

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير برامج التعليم التقني والتكوين المهني على وضع المرأة في سوق العمل من خلال دراسة حالة المركز المهني العالي لإعداد المدربات بنغازي، لتحديد مدى استفادة المجتمع من الخريجات واستفادة الخريجات من البرنامج الذي تم تطبيقه في تغيير وضعهن، وتحقيق فرص أكثر اتساعاً في سوق العمل، وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية : إن الخريجات يتجهن إلى العمل في القطاع الخدمي وقطاعات الدولة أكثر من العمل في القطاع التشاركي، وإن الاتجاه التقليدي مازال يسيطر على الخريجات بأن يتجهن للعمل في قطاع الدولة العام، وأن التخصص والتعليم التقني لم يؤثر باتجاه التقليل من نسبة الاتجاه للعمل في المواقع الخدمية ، كما أن الاسم الذي تصدر به الشهادات شكل عائقاً في التوظيف وهي تسمية توصي بأن الخريجات مدربات وليس كفنيات تقنيات تقبل في مواقع العمل، كما تبين أن سوق العمل لم يستطيع التعبير عن احتياجاته من حيث العدد والمحتوى الدراسي والتدريبي ،والخلاصة أن وضع المرأة في سوق العمل مازال يقع تحت سيطرة الاتجاهات التقليدية التي تحدد أعمالاً تعتبرها تخصصات نسويه سواء في تكوينها المهني أصلاً أو في توظيفها بعد التخرج.

5.**دراسة المحيشي (2007)** : تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه التعليم التقني والتدريب والتي تتمثل في التحديات الآتية :

العولمة – التطور التكنولوجي والعلمي تزايد معدلات البطالة – الخصخصة – ضعف التمويل، وتبين للدراسة أن بخصوص العولمة تعتبر ليبيا عضواً في منظمة التجارة العالمية وهذا الانفتاح الاقتصادي الذي أتت به العولمة سيقتلع كل ما هو تقليدي وقديم بالنسبة لها ويصبح على المجتمع أن يواجه هذا التحدي بفئات متعلمة متدربة تعمل على توعية المجتمع لمواجهة تحدي العولمة وهذه المواجهة لا تكون إلا بتحول التعليم التقني والتدريب وتوجهه اقتصادياً وبالاستغلال الأمثل لطاقات التعليم التقني ومستلزماته، التحدي الثاني : التطور التكنولوجي والعلمي فأن للعلم والتقنية آثاراً مباشرة على الفرد والمجتمع وهما يتحولان إلي نمو اقتصادي واهتمام الدولة بالتعليم التقني يسمح لها بأن تكتسب معلومات تكنولوجية جديدة. التحدي الثالث : تزايد حجم البطالة بسبب تدني سياسات التعليم التقني والتدريب وعدم جدية الدولة في إيجاد فرص عمل لمخرجات التعليم التقني وتدفق العمالة الأجنبية المتدربة على حساب العمالة الوطنية. التحدي الرابع : الخصخصة والهدف منها التركيز على القطاع الخاص والذي هدفه تحقيق أكبر قدر من الربح بغض النظر عن جودة المخرجات وأهم مخاوف هذا النظام التراخي في تطبيق اللوائح وشروط القبول به قد لا تراعي توفر الشروط العلمية الكافية. التحدي الخامس : ضعف التمويل حيث يؤثر ذلك مباشرة على مخرجات التعليم التقني حيث أن الخريجين وعددهم ونوعية تعليمهم وتدريبهم وفق متطلبات سوق العمل يعتمد على مدى ما يتوفر لهم من إمكانيات مادية.

6.**دراسة الايوبي (2008)،بعنوان** : المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل ، تناولت هذه الدراسة الملامح الرئيسية لمنظومة التعليم عامه والتعليم التقني خاصة في فلسطين وعلاقته بسوق العمل ، والصعوبات التي تواجه التعليم التقني وأثره على سوق العمل، وتقديم آليات مقترحه لتنمية التعليم المهني والتقني وتطويره بما يتلاءم مع سوق العمل ، وكانت نتائج الدراسة

كالتالي : 1–بيئية اجتماعية تتمثل في نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والتقني وللخريجين، وارتباطه بالحرف اليدوية فقد اخلط الناس بين التعليم التقني والحرف اليدوية ،وعدم استيعاب أسواق العمل المحلية لكثير من خريجي الكليات وتدني الرواتب والحوافز المعمول بها في استحقاقات العاملين والخريجين لهذه الكليات التقنية. 2–عدم وجود استراتيجية واضحة للتعليم المهني والتقني تراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للمجتمع ،وتربط بين احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم التقني

3–غياب برنامج إعلامي متكامل لتوعية المجتمع وتوجيهه نحو أهمية التعليم التقني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . 4–سرعة تغيير المهن والوظائف في الوقت الذي يوجد فيه نمو اقتصادي واجتماعي بينما تقف مؤسسات التعليم المهني والتقني عاجزة عن متابعة التغيرات الحادثة في المجتمع .

5–وجود معوقات تتعلق بجهاز الاشراف على مؤسسات التعليم التقني وبإدارة التعليم التقني من كليات وعناصر بشرية (عاملين وطالب) والتمويل واحتياجات مادية للكليات التقنية من مباني وأجهزة .

7. .**دراسة حلبي (2011) بعنوان:** واقع التعليم التقني ،ومشكلاته في الوطن العربي ،تهدف الدراسة إلى التطرق للمشكلات التي تعاني منها أنظمة التعليم في الدول العربية، دراسة حالة على الجمهورية العربية السورية ،حيث تتشابه إلى حد كبير فيما بينها الدول العربية، وأجريت الدراسة على مدارس التعليم المهني والتقني في محافظة إدلب بسوريا، وتم استخدام استمارة الاستبيان، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : لا ينتسب معظم طلاب التعليم المهني والتقني إلى هذا النوع من التعليم عن رغبة وقناعة، لكونهم يشعرون بالحرج ،وذلك بسبب الفصل القسري بين التعليم الأكاديمي العام والتعليم المهني من خلال درجات الشهادة الإعدادية، وأظهرت الدراسة أن هناك جهل

بماهية التعليم المهني والتقني، ودورة في بناء المجتمع سواء من قبل الطلبة أم من أفراد المجتمع، وذلك بسبب غياب التوجيه والإرشاد المهني، كذلك لا يوجد ارتباط وثيق بين المناهج الدراسية والواقع العملي للمهنة، وعدم ملائمة البرامج التعليمية لاحتياجات سوق العمل ،وبالتالي عدم قدرة خريج التعليم المهني على المنافسة مع العامل الحر.

8. دراسة المولى (2012) بعنوان : دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق دراسة مقارنه (2003-2011):حيث تقوم هذه الدراسة على هدف إبراز أهمية مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني في سوق العمل وزيادة الوعي الاجتماعي بأهمية هذه المنظومة التعليمية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النظرة الايجابية لهذا النوع من التعليم، واستخدمت الدراسة فرضيات منها أن هناك عدم توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل ، ومن نتائج الدراسة تدني سوق العمل المتمثل بالقطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة بسبب عدم الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني وكذلك غياب دور منظمات المجتمع المدني، وان مخرجات التعليم هي أبعد ما تكون عن احتياجات سوق العمل وتتسم هذه المخرجات بالعشوائية وانعدام الكفاءة المهنية ،وغياب التوجيه والارشاد الزمني لخريجي التعليم والتدريب المهني والتقني ، وضعف مستويات المهارة ، وعدم توافر مصادر التمويل ، وضعف التخصيص المالي للمدارس المهنية والمعدات الالزامية التي تخدم المناهج والبرامج بما يحقق متطلبات سوق العمل ، والنظرة المتدنية للتعليم والتدريب المهني والتقني اجتماعيا بسبب غياب فرص العمل والتعليم الجامعي وهذا يعد من أهم المؤشرات في قلة المتقدمين إلى هذا النوع من التعليم وضعف الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية الذي يعزى إلي ضعف مدخلاتها (المدرس ، المدرب ، الكتاب ،الوسائل ، المعدات، وعدم التوازن بين الجوانب النظرية والتطبيقية في التدريس)، وعدم وجود مراكز بحث وتطوير في مجال التعليم والتدريب

المهني والتقني والذي يهتم بدراسة التجارب الدولية في هذا المجال وتكيفها بما يتلاءم مع الواقع المعاش.

الإطار التحليلي للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة

تتمثل الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة في المنهج المتبع ومجتمع الدراسة وأدوات الدراسة المستخدمة في جمع البيانات وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة وهي كالتالي :

أولاً : منهج الدراسة

تسعى الباحثة لمعرفة المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني في المعهد العالي لمهن البناء والتشييد– بنغازي، من خلال تطبيق منهج دراسة الحالة على المؤسسة، فقد اعتمدت الباحثة على الإحصاءات والسجلات الخاصة بالمؤسسة وأعد نموذج استبيان لهذا الغرض ، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الحالة ودراستها وتحليلها كما هي في الواقع.

ثانياً : مجتمع الدراسة

– مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس والإداريين العاملين بالمعهد أثناء فترة جمع البيانات ،وقد بلغ عددهم(42) مفردة خلال العام الدراسي 2021_2022م، ونظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد قامت الباحثة بأجراء مسح شامل لجميع مفردات مجتمع الدراسة أثناء فترة جمع البيانات، وتوزيع استمارة الاستبانة والتي تم استرجاعها

جميعاً، ولتحقيق أهداف الدراسة ،ولتحليل البيانات فقد استخدمت الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، حيث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t.test) وذلك حسب طبيعة البيانات.

الأنموذج : المعهد العالي لمهن البناء والتشييد للتعليم التقني – بنغازي

أولاً : نبذه عن المعهد العالي للبناء والتشييد بنغازي (مجتمع الدراسة)

أنشئ المعهد سنة 1996 م ، وكان يعتمد المعهد في البداية على أعضاء هيئة تدريس عراقيين ومصريين وبعد عام 2006 م، اعتمد المعهد على أعضاء هيئة التدريس الوطنيين من حملة درجة الماجستير وكان منهم(13) قارين و(70) متعاونين كما كان يعتمد المعهد على المعيدين كفنيين معامل بنسبة (25%)، يوجد في المعهد العديد من التخصصات ، وأكثر إقبال الطلاب في تخصصي المعماري والمساحة ،كما يوجد تخصص التكاليف والعام ، وفي سنة 2008 م كان عدد الطلاب في هذه التخصصات حوالى (395)، وفي سنة 2009م بلغ عددهم (173)، وفي سنة 2013 كان هناك اقبال متزايد بحوالي (1419) طالبا وفي عام 2015 بلغ عددهم(779) ، اما في عام 2016 كان الاقبال جيد حيث وصل العدد (1230) طالبا اما في عام 2014 فقد كانت البلاد في ظروف حرب فلم تستأنف الدراسة في تلك السنة . وهذه الاعداد الاخذة في الزيادة تدلل علي مدي مكانة واهمية المعهد بالنسبة للمجتمع و تحقيق تنميته الصناعية.

دراسة حالة عملية (تطبيقيه)

نتناول في هذا الجزء من الدراسة أحد النماذج التطبيقية التي استهدفت التعليم التقني من أجل إظهار مخرجات قوية في المجالات الخاصة والعامة ، وذلك بإعدادهم مهنيا

لتخصصات تقنية من المؤمل أن تحدث نقلة نوعية وكمية في سوق العمل، وإفساح المجال أمامها ، لارتياد مناشط تعتمد على الجهد الذاتي والتشاركي محلياً وخارجياً ، كذلك العمل في الشركات العامة ذات الطابع التكنولوجي والإنتاجي.

ثانياً: سبب دراسة المعهد العالي لمهن البناء والتشييد للتعليم التقني – بنغازي

تم اختياره للدراسة لعدة اعتبارات أهمها :

1. أن المعهد أحد مؤسسات التعليم التقني الأمر الذي يعنى فحصة يشكل مرصداً ونموذجاً ملائماً لدراسة تأثير التعليم التقني على التنمية الصناعية.

2. أن المعهد يهدف إلى تكوين طلاب مهنياً في تخصصات تقنية عالية يفترض أنها تقود إلى اكتساب مهارات يمكن ممارستها كنشاط خاص ومن خلال مواقع الإنتاج ؛هذا إلى جانب كونها مهن متطورة يحتاجها سوق العمل.

3. ومن الأسباب العلمية أيضا أن المعهد يحتل المركز الأول بمدينة بنغازي ، لأنه يستقطب في أعداد كبيرة جداً من الطلاب بعد كلية الهندسة؛ نظراً لما يمتاز به المعهد من فتح تخصصات حديثة يرغب الطلبة في دخولها.

وهذا ما شجع الباحثة على اختياره ميداناً للدراسة لآجل محاولة تشخيص أهم المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم التقني ومتطلبات سوق العمل . كذلك محاولة الوصول إلى نتائج علمية واقعية يمكن الاستفادة منها في الارتقاء به.

ثالثاً : خصائص مجتمع الدراسة

يمكن توضيح خصائص مجتمع الدراسة من خلال متغيرات الدراسة المتمثلة في التصنيف الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة . وهي كالتالي :

_ التصنيف الوظيفي : تم تقسيم التصنيف الوظيفي إلى قسمين (أكاديمي إداري، أكاديمي) وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (1) :

جدول(1) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التصنيف الوظيفي.

الوظيفة	العدد	%
أكاديمي إداري	12	%.28
أكاديمي	30	%.71
المجموع	42	%100

يتضح من خلال جدول (1) أن أعضاء هيأة التدريس (الأكاديميين فقط) هم الأكبر نسبة حيث بلغ عددهم 30 بنسبة (71.4%) من مجتمع الدراسة، أما الأكاديميين الإداريين فهم الأقل حيث بلغ عددهم 12 بنسبة (28.6 %) فقط.

_ المؤهل العلمي : تم تقسيم المؤهل العلمي إلى أربعة أقسام (دبلوم متوسط – دبلوم عالي _ جامعي – ما فوق الجامعي)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (2) :

جدول(2) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	العدد	%
دبلوم متوسط	1	%2.4
دبلوم عالي	6	%14.3
جامعي	17	%40.5
ما فوق الجامعي	18	%42.9
المجموع	42	%100

يتضح من خلال جدول (2) أن اكبر عدد من مجتمع الدراسة هم الحاصلين على مؤهلات فوق الجامعي ،حيث بلغ عددهم 18، بنسبة(42.9 %)، ويليها الاشخاص الحاصلين علي مؤهل جامعي ،حيث بلغ عددهم 17، بنسبة(40.5 %)، ثم عدد الحاصلين علي المؤهل دبلوم عالي ،حيث بلغ عددهم 6، بنسبة (14.3%)، وأقل عدد شخص واحد حاصل علي دبلوم متوسط ،بنسبة (2.4 %). وهذا يدل على الكفاءة العلمية للعاملين بالمعهد من إداريين، وأعضاء هيأة التدريس.

_ سنوات الخبرة : تم تقسيم سنوات الخبرة إلى ثلاث أقسام (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات إلى 10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (3) :

جدول(3) يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	%
أقل من 5 سنوات	8	%19
من5 إلي 10سنوات	18	%42.9
أكثر من 10سنوات	16	%38.1
المجموع	42	%100

يتضح من خلال جدول (3) أن أكبر عدد من المبحوثين هم من ذوي الخبرة ،الذين تصل خبرتهم من 5 إلى 10 سنوات ، حيث بلغ عددهم 18، بنسبة(42.9 %)، ويليها الاشخاص الذين خبرتهم أكثر من 10 سنوات ، حيث بلغ عددهم 16، بنسبة (38.1 %)، ثم عدد الاشخاص الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات ،حيث بلغ عددهم 8، بنسبة (19%). وهذه النسب تؤكد الأقدمية للعاملين ،ومدي خبرتهم القوية في هذا المجال العلمي، والذي يفيد الدراسة الحالية بنتائج واقعية قد تفيد سياسات المجتمع مستقبلاً.

رابعاً : أدوات الدراسة

تتمثل أدوات الدراسة في تطبيق منهج دراسة الحالة ،كذلك استخدمت الباحثة أداة الاستبيان استناداً إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التعليم التقني، وتم تقسيم نموذج الاستبيان إلى عدة فقرات وهي: الأولى بيانات شخصية، والثانية بيانات تتعلق بسياسات أنظمة التعليم التقني، والثالثة بيانات تتعلق بالعملية التعليمية والتدريبية ، والرابعة بيانات تتعلق بأعضاء هيأة التدريس كتقليدية المناهج ، والخامسة بيانات تتعلق بمصادر التمويل ،واشتملت كل فقرة على سبع عبارات، وقد أعطى لكل عبارة ثلاثة بدائل (معوق ، معوق لحد ما ، غير معوق) .

خامساً : صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، وأنها تقيس ما أعدت لقياسه تم اعتماد طريقة الصدق الظاهري ،حيث تم عرض الأداء على عدد من الخبراء والمختصين لإبداء أراءهم وملاحظاتهم عن الفقرات وما تحويه من عبارات مترجمة لها، وبناءً على ما قدمه المحكمون من ملاحظات حول أداة الدراسة فقد تم تعديل بعض العبارات وبقي الاستبيان يحتوي على (35) عبارة موزعة ضمن خمس فقرات رئيسية.

سادساً : ثبات أداة الدراسة

لقد استخدمت الباحثة طريقة الاتساق الداخلي لقياس ثبات أداة الدراسة ككل المتعلقة بمعوقات مخرجات التعليم التقني، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.76) وهو ذو دلالة إحصائية لكونه مرتفع، ويعد كافياً لتحقيق أهداف الدراسة، عند مستوى دلالة (0. 05).

سابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحليل البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة استعانت الباحثة بالحزمة الإحصائية(SPSS)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. معامل ألفا كرونباخ لإيجاد قيمة معامل ثبات أداة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية ، لمعرفة درجة حدة المعوق ، والاختبار (التائى) (T – Test) لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة والتي تمثلها فرضيات الدراسة .

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج

ستعرض النتائج وفقاً لتسلسل فرضيات الدراسة

الفرضية الاولي:

الفرضية الصفرية : هناك علاقة بين عدم كفاء الإدارة التعليمية والتدريبية، وعدم تحقق الأنظمة التعليمية التقنية لأهدافها.

الفرضية البديلة :لا يوجد علاقة بين عدم كفاء الإدارة التعليمية والتدريبية ،وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها.

لاختبار هذه الفرضية تم وضع محاور مدخلات العملية التعليمية للتعليم التقني في أداة القياس (الاستبيان) كما موضح بالجدول التالي رقم (4) :

جدول (4) يبين العلاقة بين عدم كفاء الإدارة التعليمية والتدريبية وعدم تحقيق الأنظمة التعليمية التقنية لأهدافها من عدمها.

العبارة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	P _ value
العلاقة بين عدم كفاءة الإدارة التعليمية والتدريبية وعدم تحقيقي الأنظمة لأهدافها .	42	0.5278	0.2143	0.840	41	0.406

يتبين من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لاستجابات مجتمع الدراسة قد بلغ (0.5278)،بانحراف معياري قدره(0.2143)،وباختبار دلالة العلاقة بين المتغيرين بلغت القيمة التائية (0.840)، وأن القيمة الاحتمالية (0.406)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى المعنوية($\alpha = 0.05$)، وعلية نقبل الفرضية الصفرية ،والتي تنص على وجود علاقة بين عدم كفاءة الإدارة التعليمية والتدريبية بالمعهد وعدم تحقق الأنظمة التعليمية التقنية لأهدافها ،المتمثلة في تخريج كوادر تقنية ملائمة لمتطلبات سوق العمل .وتتفق هذه النتيجة مع دراسة زغينين والعيساوى(2006) ،ودراسة المولى (2012) ، بينما تختلف مع دراسة الطبولي والجيار (2007) في كونها تركز على التعليم التقني للمرأة في المجتمع الليبي.

الفرضية الثانية:

الفرضية الصفرية :هناك علاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال وسائل الاعلام ، وعدم تحقيق الانظمة لأهدافها

الفرضية البديلة : لا يوجد علاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال الاعلام ، وعدم تحقيقها لأهدافها .

جدول رقم (5) يبين العلاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال وسائل الاعلام وعدم تحقيق الانظمة لأهدافها من عدمها.

العبارة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	P _ value
العلاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال الاعلام وعدم تحقيقها لأهدافها .	42	0.5774	0.2309	722.1	41	0.036

يتضح من خلال جدول (5) أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين قد بلغ (0.5774)،بانحراف معياري قدره (0.2309)، وباختبار دلالة العلاقة بين المتغيرين بلغت القيمة التائية (722.1)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.036)، وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05) ،وعليه نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أنه: لا يوجد علاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال وسائل الاعلام ،وعدم تحقيق الأنظمة التعليمية لأهدافها. وقد يعزى السبب في ذلك إلى عدم القناعة التامة بمستوى درجة التعليم التقني لدى مجتمع الدراسة ،على الرغم من معرفتهم الجيدة بقيمة ودور هذا النمط من التعليم في تطور الدول المتقدمة .وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الأيوبي (2008)،وحلبي (2011).

الفرضية الثالثة :

الفرضية الصفرية :هناك علاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات، وعدم تحقيقها الأنظمة لأهدافها

الفرضية البديلة : لا يوجد علاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها.

جدول رقم (6) يبين العلاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات وعدم تقيق الأنظمة التعليمية لأهدافها من عدمها.

العبارة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	P_ Value
العلاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات وعدم تقيق الأنظمة لأهدافها.	42	0.6508	0.2436	4.011	41	0.00

يتبين من خلال جدول (6) أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين قد بلغ (0.6508)،بانحراف معياري قدره (0.2436)، وباختبار دلالة العلاقة بين المتغيرين بلغت القيمة التائية (4.011)، بينما القيمة الاحتمالية كانت (0.00) ،وهي قيمة غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05)، لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود علاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات وعدم تحقيق الأنظمة التعليمية لأهدافها. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة الفائدي ومفتاح (1998)، التي تؤكد على أن تقليدية المناهج النظرية، و ضعف التجهيزات العملية معوق رئيس في التعليم التقني ،يجب إعادة النظر فيه وايجاد حلا له.

الفرضية الرابعة:

الفرضية الصفرية : هناك علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيقها لأهدافها.

الفرضية البديلة: لا يوجد علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيقها لأهدافها.

جدول رقم (7) يبين العلاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيقها لأهدافها من عدمها.

العبارة	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	P_Value
العلاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيقها لأهدافها.	42	0.5079	0.1369	0.376	41	0.709

يتضح من خلال جدول (7) أن المتوسط الحسابي لاستجابات المبحوثين قد بلغ (0.5079) بانحراف معياري قدره(0.1369) ، وباختبار دلالة العلاقة بين المتغيرين بلغت القيمة التائية (0.376)، بينما بلغت القيمة الاحتمالية (0.709) ،وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (α=0.05) ،عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أنه : يوجد علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيقها لأهدافها ، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على أنه لا يوجد علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني ، وعدم تحقيقها لأهدافها. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة المولى (2012)،التي تؤكد على أن مخرجات التعليم التقني تتسم بالعشوائية ،وانعدام الكفاءة

المهنية ، وغياب التوجيه والارشاد الزمني للخريجين، ضف إلى ذلك النظرة المتدنية للخريج بسبب غياب فرص العمل .

ثانياً : مناقشة النتائج

في ضوء تطبيق منهج دراسة الحالة والتحليل الإحصائي للبيانات الأولية للدراسة، تم التوصل إلى عدد من النتائج على

النحو التالي :

1-يوجد علاقة بين عدم كفاءة الإدارة التعليمية والتدريبية وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها، المتمثلة في مخرجات علمية تقنية متطورة ملائمة لمتطلبات سوق العمل ، وتوجد ايضا معوقات تتعلق بنظم وعناصر وإدارة التعليم التقني نفسه ، منها النظام الاساسي للمعهد وعدد ساعات العملي غير كافية ، ومناهج المواد النظرية والعملية والتخصصات بالمعهد ليست ملائمة لمتطلبات سوق العمل .

2-لا يوجد علاقة بين عدم نشر ثقافة التعليم التقني في أذهان الناس من خلال وسائل الاعلام وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها.

3-لا يوجد علاقة بين تقليدية المناهج وضعف التجهيزات وعدم تحقيق الأنظمة لأهدافها .

4- يوجد علاقة بين سوء سياسات أنظمة التعليم التقني وعدم تحقيق الأنظمة التعليمية التقنية لأهدافها ، وهذا قد يعود إلى عدم ربط مؤسسات التعليم التقني بمؤسسات الإنتاج من مصانع وشركات وتشاركيات وعدم ربط ذلك بمتطلبات سوق العمل .

5-لا يوجد فروق معنوية بين أراء المبحوثين في العلاقة بين ضعف التمويل للتعليم التقني وعدم تحقيقه لأهدافه .

6_ عدم وجود جهات مشرفة على خريجي المعهد على أن يكون وفقآ لمتطلبات سوق العمل ، كمالا يوجد ربط بين احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم التقني ، وعدم وجود متابعه للتطورات الحديثة للتكنولوجيا.

توصيات الدراسة :

بناء علي ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ملموسة فهي توصي بالآتي:

1. توعية الشباب بأهمية التعليم التقني ودعمهم للانخراط في مؤسساته .
2. المشاركة في تدريب وتطوير كافة الكوادر البشرية الدارسة في قطاع التعليم التقني وذلك من قبل الشركات والمؤسسات الصناعية لأنها هي سوق عمل تلك الكوادر .
3. ضرورة توفير البيانات والإحصاءات عن تخصصات مخرجات التعليم التقني.
4. إحداث تطوير كمي ونوعي في المخرجات من الكوادر التقنية حسب متطلبات سوق العمل ،وذلك من خلال تطوير المناهج وتدريب وتطوير أعضاء هيأة التدريس وتوفير الأجهزة والآلات الحديثة ، وتقديم الدعم لتوفير مستلزمات التشغيل والتدريب .
5. تنظيم الندوات والحلقات العلمية حول العلاقة بين التعليم التقني وسوق العمل .
6. أنشاء هيئة مستقلة لضمان الجودة والاعتماد خاصة بالتعليم التقني أسوة بالتعليم الجامعي .

قائمة المراجع

1. التقرير الوطني للجماهيرية المقدم لمؤتمر التربية الدولي 45، جنيف(1996) ، حول تطور التعليم في السنوات 94، 95، 1996م.

2. الجدي وعكاشة؛ عيسى سعيد ومصطفى محمد،،(غير مؤرخ)، برامج التعليم التقني والمهني في ليبيا وسبل تطويرها، المعهد العالي للهندسة، هون.

3.السعدي ، قيس ،(1997) ، واقع الفتاة العربية الليبية على التعليم التقني واقع– معوقات–معالجات، ورقة مقدمة لندوة اقتصاديات تعليم وعمل المرأة في الجماهيرية العظمى، جامعة قاريونس.

4.الشافعي ، محمد صبري ،(2005)، واقع وآفاق التعليم الفني والتدريب المهني.

5.الطبولي والجيار؛ محمد عبد الحميد ، وإبراهيم علي،(2008)، التعليم التقني والمهني ووضع المرأة الليبية في سوق العمل، دراسة حالة عن المركز المهني العالي لإعداد المدربات بنغازي، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الأول، بنغازي.

6.الفائدي ومفتاح؛ محجوب عطية وحميد علي،(1998)، المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتعليم التقني والمهني بالجماهيرية، مجلة قاريونس العلمية، العدد الأول، بنغازي .

7. المحيشي؛ اسماعيل عبد المجيد ،(2007)، التحديات الاقتصادية، التي تواجه التعليم التقني والتدريب في ليبيا، مصراته.

8.المولي ؛ (2012)، دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل ، دراسة مقارنة، العراق.

9.الايوبي ؛ منصور محمد ، (2008)، المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع وتحديات وطموح) غزة فلسطين.www.ucas.edu.ps15\12\2016

10.تقرير(2003–2004م)، حول توجهات التعليم التقني والتكوين المهني في الجماهيرية ، صادر عن المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب.

11.حلبي؛ شادي، (2011)، واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي دراسة حالة الجمهورية العربية السورية .

12.حمدان وأبو عاصي؛ عبدالرحيم وحمدان،(2008) ،الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها.

13. زغينين ؛ منصور سالم ، العيساوي ، ستار جابر ،(2014)، تطوير تخصصات التعليم التقني وربطها بسوق العمل وتفاعلها مع المجتمع ،مجلة العلوم والتقنية.

14. سعد الدين؛ إبراهيم، (1989)، مستقبل النظام التعليمي وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربي، عمان،.

15. شرف الدين؛ محمد، (2001)،"أهمية التعليم التقني والهندسي لإحداث التنمية المنشودة"، ندوة تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، كتاب أبحاث الندوة، الجزء الأول، هون .

16. عبد المعطي والهواري؛ عبد الباسط وعادل،(1985)، علم اجتماع التنمية دراسات مستقبلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

17. عبد الملك جمال صالح ؛ أبو جلاله خالد عيسى ، (دون تاريخ) ،الموائمة بين نظم التعليم التقني العالي وسوق العمل ، مجلة العلوم والتقنية ،مصراته،http://www.stj.com.ly

18. على؛ أحمد على ،(2009) سياسات عامة لربط مخرجات التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، ورقة مقدمة لندوة (دور منظمات أصحاب الاعمال في تضييق الفجوة القائمة بين مخرجات التدريب واحتياجات سوق العمل) تعقدها منظمة العمل العربية، مصر.

19. على ؛أميرة محمد،(2012،)دور التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم الفني والتقني في السودان، مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع الخاص ، عمان.

20. فرج؛ فتحي سيد ،(2015)، التعليم التقني الواقع وآفاق التطور.

21. قائد ؛ على عبدالله ، (2002) ، دور التعليم التقني والتدريب المهني في تنمية الموارد البشرية في قطاع منشآت الاعمال الصغيرة _ الواقع والطموح، مجلة التجارة والاقتصاد ،العدد20.